

الفصل الأول: مناهج البحث الاجتماعي والقانوني

المبحث الأول: مفهوم مناهج البحث العلمي وتصنيفاتها

المطلب الأول: دلالة مناهج البحث العلمي

الفقرة الأولى: معنى المنهج

لغة: المنهج مصدر مشتق من الفعل (نهج) بمعنى: سلك أو اتبع، والنهج والمنهج، والمنهاج تعني: الطريق الواضح.

ويرجع اصل مصطلح منهج الذي يقابله في اللغة اللاتينية مصطلح Methode، Method، الى العهد اليوناني، حيث كان يتداول لفظ Methodos وكان أفلاطون يستعملها بمعنى البحث او النظر او المعرفة، كما كان يستعملها ارسطو احيانا كثيرة بمعنى "بحث".

وبعني المنهج لغة ايضا الطريقة او النظام كما يعني كيفية او فعل او تعليم شيء وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة.

واصطلاحا او في التحديد الاصطلاحي، فقد تعددت تعريفات المنهج وتنوعت، حيث عرف المنهج معاني كثيرة: توحدت في مجملها حول اعتبار المنهج هو الكيفية او السيرورة المتمثلة في مجموع الخطوات التي يتبعها العقل البشري لاكتشاف الحقيقة والاستدلال عليها.

وقد ترسخ المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ بداية القرن السابع عشر وهو يفيد: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".

فالمنهج بشكل عام هو الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة عن الاسئلة التي تثيرها
المشكلة موضوع البحث.

الفقرة الثانية: علم المناهج

علم المناهج او **La Méthodologie** عبارة تتألف من شطرين الاول (Methode) اي منهج أو طريقة والثاني (Logie) ويعني علم، اي بمعنى علم المناهج الذي يعتبر فرعاً من فروع المنطق، يبحث في مناهج العلوم المختلفة وفي الطرق والأدوات التي تستخدمها هذه العلوم للوصول إلى نتائجها.

وقد استخدم مصطلح "Méthodologie" أي "علم المناهج" لأول مرة على يد الفيلسوف Kant عندما قسم المنطق إلى قسمين مذهب المبادئ وموضوعه شروط المعرفة الصحيحة، وعلم المناهج الذي يحدد الشكل العام لكل علم والطريقة التي تكون بها أي علم كان.

وإذا كان الفضل يعود لاجوست كونت مؤسس علم الاجتماع في ادخال المنهج العلمي في البحث الاجتماعي، فتجدر الإشارة الى ان الاخذ بالمنهج العلمي قد توسع او تطور مع اميل دوركايم، وبعد مؤلفه (قواعد المنهج في علم الاجتماع) جامعا لأفكاره الاساسية في علم الاجتماع وللمناهج التي ينبغي استخدامها في الدراسات الاجتماعية.

علم المناهج اذن هو العلم الذي يبحث في أساليب البحث العلمي، والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة.

ويبحث علم المناهج في تاريخ المناهج وطرائق البحث العلمي من حيث الأسباب التي أدت إلى نشوء المناهج وطرق البحث العلمي، كما يبحث في الشروط المتعلقة بإمكانية استخدام هذه المناهج والطرق في الحصول على نتائج علمية، كما يستعمل علم المناهج

التحقق الفعلي من كفاية المناهج والطرق في الحصول على مجمل الأهداف المرجوة من البحث العلمي في واقعه الاجتماعي.

والبحث القانوني هو أحد أشكال البحث العلمي ويعتمد العديد من منهجياته لذلك يمكن إخضاع القواعد القانونية لنوع من منهجية التفكير العلمي، ويفترض في هذه الحال أن نلجأ إلى مناهج البحث العلمي التي سنتحدث عنها في المبحث الثاني.

المطلب الثاني: تصنيفات مناهج البحث العلمي وإشكالية التعدد

لا يكاد علماء الاجتماع يتفقون على تصنيف محدد لمناهج البحث العلمي (الفقرة الأولى)، لا سيما أمام تعدد وتنوع هذه المناهج وامتدادا مجالاتها الى درجة انه يمكن ان نصادف في البحث الواحد استخدام مجموعة من المناهج، مما يطرح معه اشكالية التقيد ام لا بمنهج محدد اثناء انجاز ابحاث او دراسات علمية متخصصة (الفقرة الثانية) وان كان الامر يعزى في واقع الحال الى مجموعة من الاسباب (الفقرة الثالثة)

الفقرة الأولى: تصنيف مناهج البحث العلمي

في الحقيقة هناك نوع من الفوضى في المناهج ، فهناك من يقسم المناهج إلى مناهج فلسفية ومناهج تفسيرية. وهناك من يقسمها إلى مناهج تأملية ومناهج شبه تأملية ومناهج علمية. وهناك م يضع تقسيما مختلفا فيستخدم المناهج الاستنباطية والمناهج الاستقرائية والمناهج التحليلية، وهناك من يصنفها حسب الأسلوب الإجرائي ومناهج حسب أسلوب التفكير.

وتتحدد اهم التصنيفات المعتمدة في هذا المجال في الاتي:

- تصنيف ويثي

- تصنيف ماركيز

- تصنيف جود وسكيتش

1 - تصنيف ويثني

يصنف الباحث الامريكي **Whitney** ويثني مناهج البحث الى:

المنهج الوصفي: الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول الى تعميمات مقبولة، ومن اشكال هذا المنهج المسح ودراسة الحالة والبحث المكتبي والوثائقي وغيرها.

المنهج التاريخي: ويرتكز على اعتماد الوثائق ونقدها وتحديد الحقائق التاريخية ثم التركيب بين تلك الحقائق وتفسيرها، والغرض منه فهم واستيعاب الماضي ثم محاولة فهم الحاضر.

المنهج التجريبي: ويعتمد على الملاحظة ثم الفرض ثم التجربة.

المنهج الفلسفي: وتكمن اهميته في تحديد الاهداف الاساسية مما يعطي للبحث مستوى اعلى واشمل لنتائجه.

المنهج التنبؤي: ويهدف الى التنبؤ بالظواهر المتوقعة سواء عن طريق استخدام التاريخ او التجربة او غيرها.

المنهج الاجتماعي: ويهتم بدراسة المجتمع ونظمه المختلفة وغيرها من الظواهر الاجتماعية.

المنهج الإبداعي ويرمي الى التعرف على العوامل والأسباب المتصلة بعملية الخلق الابداعي للإنسان في الادب والفن والعلم.

اما مراكز فيقسم المناهج الى ستة انواع هي:

المنهج الانثروبولوجي: المعتمد على الملاحظة المنهج، ثم المنهج الفلسفي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج التاريخي والمسح ثم المنهج التجريبي.

و انبرى كل من جود وسكيتش الى تصنيف المناهج على الشكل التالي:

- المنهج التاريخي؛
- المنهج الوصفي؛
- منهج المسح الوصفي؛
- المنهج التجريبي؛

- منهج دراسة الحالة؛

- منهج دراسة النمو والتطور والوراثة.

وهناك العديد من التصنيفات الأخرى المتعددة . وبالنظر لصعوبة التطرق لمختلف مناهج البحث العلمي فإننا سنتناول بالدراسة جملة من المناهج المتفق بشأنها نظرية وتطبيقية خصوصا تلك التي تعتبر اساسية في البحث القانوني، ولكن قبل ذلك نعالج مسألة تعدد مناهج البحث العلمي.

الفقرة الثانية: اشكالية تعدد مناهج البحث العلمي

لامسنا من خلال الفقرة السابقة ان ثمة مجموعة من التصنيفات لمناهج البحث العلمي تختلف باختلاف الباحثين وكل تصنيف يتناول الموضوع من زاوية مختلفة، غير ان التساؤل يبقى مطروحا حول مسألة الفصل او عدم الفصل بين المناهج العلمية في حقل الابحاث والدراسات العلمية؟ او بعبارة اخرى هل يتعين التقيد بمنهج محدد اثناء انجاز ابحاث او دراسات علمية متخصصة؟

ان توفر مجموعة من المبادئ والقواعد الخاصة بالمنهج العلمي لا يعني بالضرورة ان كل العلوم ملزمة بالأخذ بمنهج واحد، بل توجد وبحق عدة مناهج، وحتى بالنسبة للعلم الواحد والظاهرة الواحدة قد نلجأ الى اكثر من منهج، فالمنهج ما هو إلا اداة لتحقيق الموضوعية، والوصول الى الحقيقة، وعلى الباحث ألا يتقيد بمنهج محدد بل يوظف المنهج او المناهج الاكثر مناسبة لطبيعة العلم الذي يعمل فيه، ولطبيعة الظاهرة التي يتعامل معها، مادامت كل المناهج تلتزم بأصول المنهج العلمي بالمبادئ العامة وليس بالجزئيات.

والشائع هو استخدام الباحث لأكثر من منهج لان كل المناهج هي في الحقيقة تخدم بصورة أو بأخرى البحث العلمي في كل مجالات العلوم الانسانية ومنها القانونية.

والأكيد ان الحقل القانوني يستدعي تعدد المناهج في وهو ما يتطلب انفتاحه على مختلف المناهج. فلا شك في ن العلوم القانونية لها علاقة وطيدة بمختلف العلوم، بحيث ان لها علاقة بعلم التاريخ، حيث تستخدم المنهج التاريخي في بحوثها، وأيضا لها علاقة بالعلوم الاقتصادية، من خلال استخدامها للمنهج الاحصائي.

الفقرة الثالثة: التعددية المنهجية وأسبابها

على مر التاريخ، ومنذ العهد الاغريقي وإلى الآن، فإن الهدف من البحث الاجتماعي هو الوصول إلى المعرفة الحقيقية بشأن الظاهرة الاجتماعية المدروسة.

ومن أهم السمات المميزة للبحوث الاجتماعية ومنها القانونية تعددية المنهجية، وهذا ما يدخل في إطار التكامل المنهجي. وهذا راجع بالأساس إلى مجموعة من العوامل منها:

- التداخل الموجود بين الذات الدارسة والموضوع المدروس في مجال العلوم الإنسانية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة.

- أضف إلى هذا اختلاف المناهج من عصر إلى آخر، فالمنهج المعمول به في العهد اليوناني ليس هو المنهج المعمول به في العصور الوسطى، وليس هو المنهج المعمول به في العصر الحديث. بمعنى أن المناهج تتغير بحسب تغير العصور.

- انفتاح العلوم القانونية على مختلف المناهج، بمعنى لها علاقة وطيدة بمختلف العلوم.

- كما نجد الظاهرة القانونية ظاهرة معقدة ومتشابكة، تستدعي تعدد المناهج في تفسيرها، مما يفرض على الباحث تنويع المناهج المستخدمة في دراسته، في إطار ما يسمى بالتكامل المنهجي.

فعلى سبيل المثال، دراسة ظاهرة زواج القاصرات تستوجب على الباحث توظيف مجموعة من المناهج، منها المنهج التاريخي الذي يفيد في دراسة ماضي الظاهرة وحاضرها، وكذا المنهج المقارن للوقوف على التحولات التي عرفها المجتمع، وأيضاً المنهج الوصفي، من أجل تحديد الظاهرة.